

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

جمعية مشهرة برقم ٥٢٢٠ لسنة ٢٠٠٣

المنظمة تتمتع بوضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



# تأثير الجفاف قنبلة موقوتة تهدد حياة المصريين

تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حول الحق في المياه

القاهرة: ٢٠٠٩/١٢/١٧

## مقدمة :

يعتبر الحق في المياه أحد الحقوق الأساسية الواجب توافرها للإنسان ، والتي لا غنى عنها بأي حال من الأحوال باعتبارها عماد للحق في الحياة ، . وفي ذات الوقت تعتبر المياه ضمانة أساسية للتمتع بالعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل: الحق في الحصول على الغذاء ، و الحق في التمتع ببيئة صحية و نظيفة .

وتكفل المواثيق الدولية حق كل فرد في الحصول على كميات كافية من المياه جيدة النوعية ، ومأمونة ومقبولة ويمكن الحصول عليها ماديا، كما تكون ميسورة التكلفة لاستخدامها في الأغراض الشخصية والمنزلية.

وبمراجعة الواقع المصري، نجد أن الحق في المياه يعاني من تحديات وإشكاليات عدة ولعل أبرزها:

### ١. مشكلة تلوث المياه

يعد التلوث مشكلة استراتيجية تواجه المجتمع المصري ، فقد أكد تقرير منظمة الصحة العالمية أن نسبة التلوث في مصر تزيد على ثلاثة أمثال المعدلات العالمية للتلوث، وتتفاقم نسب التلوث في محافظات القاهرة الكبرى عن سواها من محافظات الجمهورية ، وجاء في تقرير مركز السموم الإكلينيكية والبيئية بطب قصر العيني ارتفاع نسب التسمم الناتج عن التلوث في تلك المحافظات، فكان نصيب محافظة القاهرة ٣٥٪ من حالات التسمم و١٢٪ بالجيزة و٥٠٪ بالقليوبية .

فيما أشار التقرير السنوي الصادر عن وزارة البيئة لعام ٢٠٠٨ أن تلوث مياه الشرب في مصر قد وصل إلى مرحلة معقدة يصعب مواجهتها ، موضحاً أن نهر النيل عانى كثيراً من التلوث ومازال يعاني حتى الآن في الرياحات والترع المتفرعة منه، كما أن المجارى المائية تتعرض للتلوث الناتج عن الصرف المباشر وغير المباشر للمنشآت الصناعية، وكذلك للصرف الصحي للقرى والمدن الواقعة على تلك المجارى . فالملوثات الصناعية غير المعالجة أو المعالجة جزئياً، والتي يقذف بها في عرض النهر تقدر بنحو ٤,٥ مليون طن سنوياً، من بينها ٥٠ ألف طن مواد ضارة جدا، و٣٥ ألف طن من قطاع الصناعات الكيماوية المستوردة . حيث أن نسبة الملوثات العضوية الصناعية التي تصل إلى المجارى المائية تبلغ ٢٧٠ طن يومياً، والتي تعادل مقدار التلوث الناتج عن ٦ ملايين شخص، كما تقدر المخلفات الصلبة

التي تلقى في النهر سنويا بنحو ١٤ مليون طن، بينما يبلغ حجم الملوثات الناتجة عن المستشفيات سنويا بما يقدر بنحو ١٢٠ ألف طن سنويا من بينها ٢٥ ألف طن مواد تدخل في حيز شديدة الخطورة. وتفيد العديد من التقارير والدراسات المتخصصة في موضوع المياه إلى أن هناك ١٠٠ ألف يصابون بالسرطان سنوياً في مصر بسبب تلوث المياه، و أن نسبة الإصابة بالفشل الكلوي ارتفعت بشكل مخيف في محافظات مصر بنسب تتجاوز ٥٠٠ مريض لكل مليون نسمة، وتتزايد بنسبة ٤٠٪ سنوياً ، إذ يوجد في مصر على الأقل نحو ١٥ ألف مريض، بنسبة بلغت ٢٢٥ مريضا لكل مليون ، في حين كانت نسبة مرضى الفشل الكلوي لا تتجاوز ١٠ لكل مليون في عام ١٩٧٤ .

## ٢. ري الأراضي الزراعية بمياه الصرف الصحي

تفيد التقارير أن ٣٨ مليون مصري يشربون من مياه الصرف الصحي ، و ٤٥٠٠ قرية من بين سبعة آلاف قرية مصرية لا تزال تعتمد على مرحاض الحفرة لعدم وجود شبكات للصرف الصحي ، و ٧٦٪ من مياه القرى مخلوطة ، و ٧٦٪ من مياه القرى مخلوطة بالصرف الصحي ، و ٢٥٪ من مرضى المستشفيات ينتظرون العلاج من تلوث مياه الشرب.

وبرز في الفترة الأخيرة الحديث عن ري الأراضي الزراعية بمياه الصرف الصحي ، و ما صاحب ذلك من مشكلات جمّة ، فالزراعة هي أكبر مستخدم ومستهلك للمياه في مصر ، حيث تبلغ حصة الزراعة حوالي ٨٥٪ من إجمالي الاحتياجات المائية ، بينما من ناحية الاستهلاك الفعلي فإن حصة الزراعة من المياه قد تصل إلى حوالي ٩٥٪ من إجمالي الاستهلاكات المائية الفعلية وقد زادت المساحة المنزرعة في مصر من ٨٥ مليون فدان عام ١٩٩٧ إلى ٨ مليون فدان عام ٢٠٠٠ ومن العوامل التي ساعدت على تنفيذ هذه السياسة التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي واستخدام المياه الجوفية ، وكذلك خفض كميات المياه العذبة التي كانت تصب على البحر خاصة أثناء فترة أقل الاحتياجات وقد بلغ إجمالي كميات المياه التي استخدمت في أغراض الري ٥٧ر٨ مليار متر مكعب عام ١٩٩٧ .

ويحمل ري الأراضي الزراعية بمياه الصرف الصحي معه العديد من الأمراض ، حيث أكد تقرير معهد بحوث الأراضي و المياه و البيئة في مركز البحوث الزراعية أن استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة تؤدي إلى أمراض خطيرة ، و أنه لا يصح استخدام هذه المياه في الزراعات ، كما تؤكد منظمة الصحة العالمية أن مياه الصرف الصحي تؤدي إلى الإصابة بالكوليرا و التيفود و الدوسنتاريا و البلهارسيا و التهاب الكبد و التهابات الدورة الشريطية المعوية ، المخيف أكثر أن الدراسات الصحية تكشف أن

الخضراوات التي تلامس الماء و التربة و ما يؤكل منها بلا طهي ، مثل الجزر و الخس و الخيار و الفجل و الجرجير ، تؤدي لخطر الإصابة بأمراض معوية بعد اكتشاف تركيز الرصاص و الزرنيخ و الكاديوم في هذه الثمار ، و هذا يعني ازدياد نسبة المواد السامة في الخضراوات المزروعة ، و نجد أن تراكم العناصر الثقيلة في الأنواع النباتية مثل الكاديوم و الرصاص و النيكل التي تدخل في السلسلة الغذائية يشكل خطورة مؤكدة و يؤدي إلى مشكلات صحية مزعجة للإنسان و الحيوان على السواء تصل بها الأمراض إلى الإنسان عن طريق الخضراوات .

### ٣. عدم العدالة في توزيع المياه على أنحاء الجمهورية

فهناك غياب للعدالة في توزيع مياه الشرب بين المدينة و القرية ، فهناك ٣٨ ٪ من القرى فقط هي المغطاة بمياه الشرب و ٥٦ ٪ تصلها المياه بكميات غير كافية ، و ٦ ٪ محرومة تماماً من مياه الشرب. الأمر الذي يعني غياب العدالة و الخلل الهيكلي في توزيع المياه على مستوى أنحاء الجمهورية.

### ٤. أن مصر قد تُواجه مشكلة عوز حقيقي للمياه بحلول عام ٢٠١٥ في ظل ازدياد الاحتياجات

وثبات كمية المياه المتاحة؛ بما يتطلب ترشيد الاستخدام على نطاق واسع، فقد ارتفع معدل استهلاك الفرد في القاهرة الكبرى والإسكندرية إلى حوالي ٤٠٠ لتر في اليوم، في حين أن المعدلات العالمية ٢٠٠ لتر في اليوم، وحوالي ٨٠٪ من المياه العذبة تذهب إلى الزراعة، و١٥٪ للصناعة والكهرباء والطاقة، و٥٪ للاستخدامات المحلية. و حالياً ارتفعت نسبة المياه المستخدمة للشرب والاستخدامات المنزلية إلى حوالي ١٠٪ من حجم الموارد المائية ، حيث وصلت إلى حوالي ٧ مليارات متر مكعب في السنة، فإن إنتاجنا من مياه الشرب يوفر ٢٥٠ لتراً يومياً لكل مواطن. والمشكلة في الإهدار الرهيب للمياه والاستخدام الخاطئ وعدم المحافظة عليها، فعلى سبيل المثال معظم الأراضي المزروعة حالياً، تروى بنظام الري السطحي. فالمساحة المزروعة حالياً من الأراضي القديمة والجديدة حوالي ٨ ملايين فدان، منها حوالي ٦ ملايين فدان تزرع بنظام الري السطحي . وأنه نتيجة استخدام الري السطحي تصبح الأراضي غير صالحة للزراعة، بسبب تشبع الأراضي بالمياه والملوحة واستخدام طرق الري المتطورة وهي نظام الري بالرش أو التنقيط ذو كفاءة أعلى فمعدل كفاءة نظام الري السطحي أقل من ٥٠٪، وأن غالبية المزارعين يستخدمون ٧٠٪ من المياه أزيد من احتياجاتهم، ويفقد أكثر من ٦٠٪ من مياه الري قبل أن تصل إلى النبات. بينما تصل

كفاءة الري بالرش حوالي ٧٥٪، ويصل معدل كفاءة الري بالتنقيط إلى حوالي ٩٠٪. ويجب أن يراعى التوجه نحو تشجيع الزراعات التي لا تستهلك كميات ضخمة من المياه.

وفي تقرير للبنك الدولي مارس ٢٠٠٩ بعنوان "الإفادة المثلى من شح المياه: المساءلة بغية تحسين نتائج إدارة شؤون المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" جاء فيه أن نحو ١,١ بليون شخص في العالم يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه نظيفة، فيما يفتقد ٢,٦ مليون شخص إلى منشآت صرف صحي أي مراحيض. ووفقاً لبيانات "المجلس العالمي للمياه" فإنه في حلول سنة ٢٠٢٥ سيعيش زهاء ٣,٥ بلايين شخص في أماكن تكون فيها المياه شحيحة أو أنها على وشك أن تصبح كذلك.

ومن ناحية أخرى ، تفيد العديد من التقارير والدراسات المتخصصة في موضوع المياه إلى أن هناك ١٠٠ ألف يصابون بالفشل الكلوي سنوياً في مصر بسبب تلوث المياه.

وتأتي هذه التحديات، برغم تأكيد الحكومة مضاعفة المخصصات المالية لمشروعات الصرف الصحي على مستوى المحافظات لخطة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ بما يعادل مرة ونصف المرة عن الموازنة الأساسية، بعد قرار الرئيس مبارك، على أن تكون مخصصات المياه تعادل نصف قيمتها تقريباً، على اعتبار أن مشروعات الصرف تحتاج ما يعادل ٤ أضعاف ما تحتاجه مثيلتها في المياه. فوفقاً للأرقام المعلنة، فإن القيمة الأولية التي تم رصدها لمشروعات الصرف الصحي كانت نحو ٣,٤ مليار جنيه لإنهاء ٨٩ مشروعاً في ٦٤ مدينة، و ١٨١ مشروعاً في القرى ذات منسوب مياه جوفية مرتفع، وتم زيادة المخصصات المالية إلى ٨,٧ مليار جنيه، بينما ستبلغ قيمة المخصصات المالية لمشروعات مياه الشرب ٤,٧ مليار جنيه. يذكر أن الميزانية الأولى لخطة وزارة الموارد المائية كانت ٤,٤ مليار جنيه، وكان نصيب مشروعات مياه الشرب فيها مليار جنيه لإنهاء ٥٥ مشروعاً، و ٣,٤ مليار جنيه للصرف الصحي لإنهاء ٢٧٠ مشروعاً.

ويأتي تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن الحق في الحصول على مياه نظيفة " تلوث المياه قنبلة موقوتة تهدد حياة المصريين " ليتابع واقع هذه القضية الشائكة، و يرصد أبرز حالات انتهاك هذا الحق ، و خاصة بعد تزايد حالات تسمم قرى كاملة بسبب تلوث مياه الشرب، و لعل ظهور إصابة المئات من أهالي قرية البرادعة بمحافظة القليوبية بحمى التيفود نتيجة استخدام مياه الصرف الصحي في الاستعمال ، و عدم توافر مياه صالحة للشرب، وأيضا اكتشاف استخدام عدد من المزارعين

٥

لمياه الصرف الصحي لري المحاصيل الزراعية لعدة سنوات ، مما نجم عن ذلك من أمراض خطيرة تصيب الإنسان جراء ذلك الأمر . فضلا عن تلقي المنظمة العديد من الشكاوى على مستوى أنحاء الجمهورية في هذا الصدد .

**ويتضمن التقرير النقاط التالية :**

- أولاً : الإطار التشريعي و القانوني للحق في المياه
- ثانياً : الحق في المياه ... حالات نموذجية
- ثالثاً : الخاتمة و التوصيات

أولاً : الإطار التشريعي و القانوني للحق في المياه

أولت المواثيق الدولية اهتماماً بهذا الحق لما تمثله المياه من أهمية كبرى لحياة الجنس البشري، حيث يعد الماء عنصر أساسي و ضروري لتحقيق العديد من الحقوق الأخرى كالحق في الغذاء، و الحق في بيئة نظيفة. و لهذا ورد في العديد من الوثائق والإعلانات الدولية النص على توفير مياه شرب نظيفة، فضلا عن النص عليه في بعض المواثيق الأخرى و لكن بشكل ضمني أو في سياق بعض المواد وليس بشكلًا واضحاً.

و لكن من الجدير بالذكر التأكيد على أنه رغم ذكر الحق في الوصول إلى المياه ومدى ضرورته وعلاقته بحياة الإنسان ذاتها في هذه المواثيق إلا أنها لازالت بحاجة إلى تعديلات تبرز هذا الحق، فمن المعروف أن هناك ما يقرب من ١.١ مليار نسمة، أو ١٨٪ من تعداد سكان العالم لا يستطيعون الوصول إلى مياه شرب آمنة، لذلك لا بد من السعي لتحقيق الهدف الانمائي الذي نادى به إعلان الألفية وهو خفض نسبة المحرومين من التمتع بالمياه العذبة في شتى بقاع العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

و في هذا الصدد؛ فقد تناولت العديد من المواثيق الدولية هذا الحق، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الصادر عام ١٩٤٨ في متن مادته ٢٥ فقرة (١) على " أن لكل شخص الحق في مستوى المعيشة كافي للحفاظ على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة"، كما نص العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في مادته ١٢ على حق أي إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، و أكد التعليق العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ على تأمين وصول كل فرد إلى المرافق الصحية المناسبة ليس أساسيا لصون كرامة الإنسان وحياته الخاصة فحسب بل أنه يعد أيضا إحدى الآليات الرئيسية لحماية نوعية إمدادات المياه الصالحة للشرب ومواردها ووفقا للحق في الصحة وفي السكن الملائم، كما أكدت اللجنة في التعليق العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ على أنه يقع على عاتق الدول الأطراف التزام أساسي بضمان الوفاء، على أقل تقدير، و بالمستويات الأساسية الدنيا لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد. وترى اللجنة أنه يمكن أن يحدد، على الأقل، عدد من الالتزامات الأساسية المتعلقة بالحق في الماء وذات الأثر الفوري.

- ضمان الحصول على الحد الأدنى الأساسي من المياه الكافية والآمنة للاستخدامات الشخصية والمنزلية لمنع الإصابة بالأمراض؛
- ضمان الحق في الوصول إلى المياه على أساس غير تمييزي، وخاصة للمجموعات المحرومة أو المهمشة؛

- ضمان الوصول المادي إلى مرافق أو خدمات المياه التي توفر المياه بصورة كافية وأمونة ومنظمة ؛ والتي لها عدد كف من منافذ المياه لتجنب الانتظار لفترات تعجيزية ؛ والتي تكون على بعد معقول من الأسر المعيشية ؛
- ضمان عدم تهديد الأمن الشخصي في حالة وصول المرء شخصيا إلى مصدر المياه ؛
- ضمان التوزيع العادل لجميع مرافق وخدمات المياه المتاحة ؛
- اعتماد وتنفيذ استراتيجية وخطة عمل وطنيتين للمياه تشمل جميع السكان ؛ وينبغي أن يقوم وضع الاستراتيجية وخطة العمل واستعراضها بصورة دورية على عملية المشاركة والشفافية ؛ وينبغي أن تتضمن الاستراتيجية وخطة العمل طرائق مثل الحق في مؤشرات ومعالم المياه ، التي يمكن بواسطتها رصد التقدم عن كثب ؛ ويولى ، في العملية التي يتم من خلالها وضع الاستراتيجية وخطة العمل ، وكذلك في مضمونها ، اهتمام خاص لجميع المجموعات المحرومة أو المهمشة ؛
- رصد مدى إعمال أو عدم إعمال الحق في المياه؛
- اعتماد برامج للمياه ذات أهداف محددة وتكاليف منخفضة نسبي لحماية المجموعات الضعيفة والمهمشة ؛
- اتخاذ تدابير لمنع ومعالجة ومراقبة الأمراض المتصلة بالمياه ، ولا سيما ضمان الوصول إلى المرافق الصحية المناسبة ؛

و أكد أيضا التعليق العام رقم ١٢ لعام ١٩٩٩ من قبل لجنة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أهمية ضمان الوصول إلى موارد المياه على نحو مستدام لأغراض الزراعة بغية إعمال الحق في الغذاء الكافي ، و ينبغي منح الاعتبار لضرورة ضمان وصول المزارعين المهمشين والمحرومين لموارد المياه ونظم إدارتها بشكل منصف لحماية مزارعهم ، ويتضمن ذلك استخدام التكنولوجيا المستدامة لجمع مياه الأمطار للري . ومراعاة الواجب المنصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على انه " لا يجوز حرمان شعب من وسيلة عيشة " ينبغي للدول الموقعة إن تضمن إن يكون هناك سبيل للوصول إلى المياه بشكل كاف لأغراض الزراعة لأجل ضمان سبل رزق الشعوب الفقيرة <sup>(١)</sup> .

(١) التعليقات العامة التي اعتمدها هيئات معاهدات حقوق الإنسان / الأمم المتحدة HRI/GEN/1/REV.7/2004



كما أكد التعليق العام رقم ١٥ و الصادر عام ٢٠٠٠ فيما يخص هذه المادة بتأكيدده على كون الحق في الصحة حق ضماني يمتد ليشمل ليس فقط الرعاية الصحية ، ولكن يشمل أيضا العوامل التي تسهم في توفير صحة جيدة مثل :

- إمكانية الوصول الى مياه شرب نقية .
- توفير سلامة بيئية .
- توفير غذاء صحي وسكن مناسب .
- توفير ظروف بيئية ومهنية صحية .

أولاً : إمكانية الوصول إلى مياه شرب نقية

شروط توافر هذا العامل :

- **كفاية المياه** : أن تكون المياه كافية للفرد كي يؤدي بها جميع أغراضه بشكل سليم ومريح ، ومن المعروف أن حد الفقر المائي للفرد هو ١٠٠٠م مكعب سنويا ومن يقل عن هذا المعدل يعتبر فقير مائيا.
- **صلاحية المياه** : أن تكون المياه نقية وصالحة للاستخدام في أغراض الشرب والأغراض المختلفة ، خالية من الميكروبات والفطريات والمواد الكيميائية والفيزيائية والإشعاعية التي تشكل تهديد على صحة الإنسان، أيضا أن تكون مقبولة من حيث الرائحة واللون. فمن المعروف أن معظم الأمراض التي تصيب الإنسان هي من جراء تلوث مياه الشرب.
- **إمكانية تحمل تكلفة المياه** : أن تكون المياه في متناول أي فرد سواء غني أو فقير فهي حق أصيل لكل إنسان، وبالتالي ليس من المفترض أن تعتبر المياه سلعة. فيجب على الدول أن توفرها للمواطنين. و لهذا فعلى الدول لتحقيق هذا الأمر أن تعتمد إلى ما يلي :
  - استخدام طائفة من التقنيات والتكنولوجيات المنخفضة التكلفة .
  - تطبيق سياسيات مناسبة للتسعير مثل توفير الماء مجانا أو بتكاليف منخفضة .

■ تقديم إعانات للدخل . وينبغي أن يستند أي مبلغ يدفع مقابل الحصول على خدمات المياه إلى مبدأ المساواة و أن يكفل قدرة الجميع ، بما في ذلك المجموعات المحرومة اجتماعيا ، و على تحمل تكاليف هذه الخدمات ، سواء قدمتها جهات خاصة أو عامة . تتطلب المساواة أن لا تعاني الأسر المعيشية الأفقر ، بصورة غير متناسبة ، من عبء تكاليف الماء بالمقارنة مع الأسر المعيشية الأغنى .

كما نصت المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ على ما يلي :

٢. حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه وبحقه في مرافق علاج الأمراض وإعادة التأهيل الصحي ، وتبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه.

٣. تتابع الدول الأطراف أعمال هذا الحق كاملاً وتتخذ، بوجه خاص، التدابير المناسبة من أجل:

٤. مكافحة الأمراض وسوء التغذية حتى في إطار الرعاية الصحية الأولية، عن طريق أمور منها تطبيق التكنولوجيا المتاحة بسهولة وعن طريق توفير الأغذية المغذية الكافية ومياه الشرب النقية، آخذة في اعتبارها أخطار تلوث البيئة ومخاطره؛ و بالتالي توضح هذه الفقرة وتؤكد على حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى من الصحة والذي بالطبع يتوقف على حصوله على مياه سليمة وكافية.

و في ذات الوقت أكدت المادة ١٤ / فقرة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ على " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكي تكفل لها على أساس التساوي مع الرجل المشاركة في التنمية الريفية والاستفادة منها وتكفل المرأة بوجه خاص الحق في التمتع بظروف معيشية ملائمة ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان والإصحاح والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والاتصالات. و تؤكد هذه الفقرة أيضا على حق المرأة في الصحة والذي يتحقق بحصولها على مياه شرب سليمة وكافية، وفي حالة المرأة بالذات يجب الإشارة إلى أنها أكثر ما يتضرر من نقص المياه أو بعدها، فهي من يتحمل عبء نقل المياه من مصدرها إلى المسكن وذلك ليس لها فقط بل لاسرتها.

كما أكدت مبادئ المؤتمر الدولي للمياه والبيئة و الذي عُقد في دبلن عام ١٩٩٢ و عرف باسم مبادئ دبلن الأربعة على :

١. المياه العذبة مورد محدود وضعيف وضروري لاستمرارية الحياة والتنمية والبيئة .
٢. ينبغي أن تقوم تنمية وإدارة المياه على منهج تشاركي يضم المستخدمين والمخططين وصناع القرار على كافة المستويات .
٣. تلعب المرأة دوراً محورياً في توفير وإدارة وصيانة المياه .
٤. للمياه قيمة اقتصادية في كل استخداماتها وينبغي الاعتراف بها كسلعة اقتصادية .

أما على الصعيد التشريعي المصري ؛ فنجد أن التشريعات المحلية قد خلت تماماً من أي ذكر لهذا الحق ، ولم نجد عند البحث إلا مادة دستورية ذكر فيها هذا الحق ضمناً وهي المادة ١٦ و التي تنص على " تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقريبة في يسر وانتظام رفعا لمستواها" ، و بالتالي فإن هذه المادة تحدثت عن الخدمات الصحية والتي يرتبط تحقيقها بتنفيذ هذا الحق وهو الحق في وصول مياه الشرب إلى كل المواطنين طوال الوقت ، أما بالنسبة للقوانين التي تناولت الحق في الحصول على المياه ، فنجد القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الري والصرف و الذي جرم بشكل عام في مادته ٩ كل فعل داخل حدود أملاك الدولة العامة ذات الصلة بالري والصرف دون ترخيص من وزارة الري ، كما منع كل مالك قطعة أرض أن ينتفع بمسقاة واحدة مع أخريين و مخالفة النظم المحددة من قبل مفتش الري المختص ، و جرم كل من أقام ساقية لرفع المياه من النيل أو من بدد مياه الري لصرفها في مصرف خاص أو عام في أرض مزروعة . و لكن يمكن القول أن هذا القانون يعاني بشكل كبير من النقص والعيوب في النص والتطبيق ، حيث لم يمنع القانون الكثير من المخالفات والتعدي على مصادر المياه المتاحة كما أنه قد يؤدي إلى زيادة نسبة الفساد داخل المحليات وغياب التخطيط وتشجيع عدم العدالة في التوزيع . فضلا عن هزالة العقوبات المقررة فيه ، حيث تتراوح العقوبات بين ٢٠ جنيها إلى ٣٠٠ جنية فقط وهو ما لا يتناسب مع شدة الجرم الذي اقترف بحق الملايين من المواطنين وهو ما يزيد عناصر الفساد كما أن غياب التخطيط تخترق هذا القانون وتبرز مثالبه وتجعله غير فعال عند التطبيق ، فمثلا هناك عشرات الترع والقنوات التي تم ردمها في الريف المصري وتحت إشراف جهات حكومية مختلفة مما يدفع المزارعين إلى اللجوء إلى مصادر أخرى

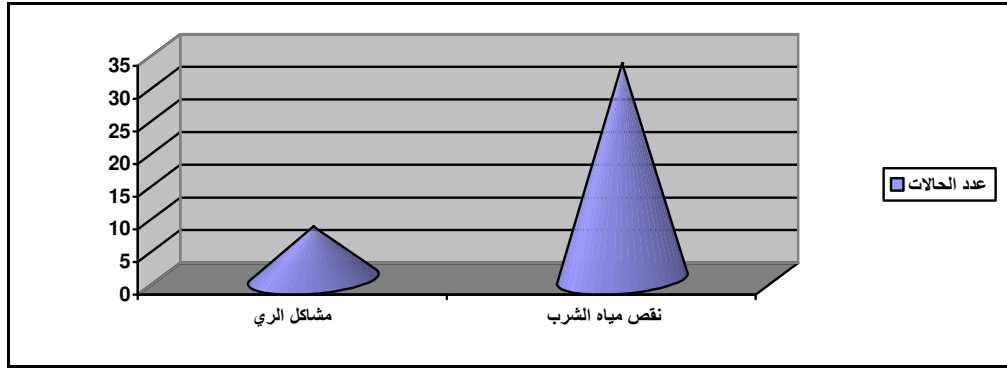
للري ، كما مازالت الدولة تحرر محاضر وهمية للفلاحين لإعاقة سير المياه في الآلاف من الأراضي مما دفع الفلاحين إلى عمل سواقي لرفع المياه بسبب ردم الترغ التي كانت توصل مياه النيل إليهم.

كما جاء القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ والخاص بحماية نهر النيل والمجري المائية من التلوث والذي أشار في مادته الثالثة على التزام وزارة الصحة بمتابعة تحليل مياه نهر النيل بشكل دوري ومستمر وذلك على النحو التالي " تجري أجهزة وزارة الصحة في معاملها تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التي رخص لها بالصرف في مجاري المياه وذلك في المواعيد التي تحددها بالإضافة إلى ما تطلبه وزارة الري من تحليل في غير المواعيد الدورية" ، كما نصت المادة الرابعة على " لا يجوز التصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجاري المياه. ومع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها - عند الضرورة وتحقيقا للصالح العام- التصريح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون، وعلى أن يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، وتسري أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت . وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها إلا سحب الترخيص الممنوح لها ، ولوزارة الري في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجاري المياه بالطريق الإداري ودون الإخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون "

## ثانياً : الحق في المياه ... حالات نموذجية

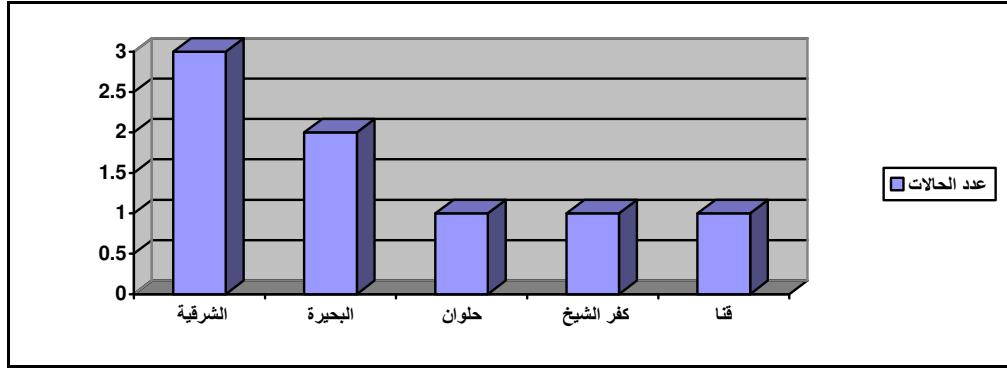
رصدت المنظمة خلال الفترة ٢٠٠٨- أكتوبر ٢٠٠٩ نحو ٤١ حالة انتهاك للحق في المياه توزعت ما بين مشاكل الري و نقص مياه الشرب ، بواقع ٨ حالات للري ، و ٣٣ حالة لنقص مياه الشرب . وأوفدت المنظمة بعثات إلى المناطق المتضررة للوقوف على طبيعة المشكلة آليات و حلها . و يمكن القول أن الشكاوى التي رصدها المنظمة تنوعت بين عدم القدرة على الحصول مياه نظيفة و تلوثها مما دفع الأهالي إلى استخدام المياه غير الصالحة للاستخدام الآدمي أو شراء المياه بأسعار باهظة لكي تكفي احتياجاتهم من المياه. كما يتضح أن أغلب الشكاوى تأتي من القرى و النجوع و خاصة قرى صعيد مصر .

### ويوضح الرسم البياني التالي الحالات التي تمثل انتهاكاً للحق في المياه



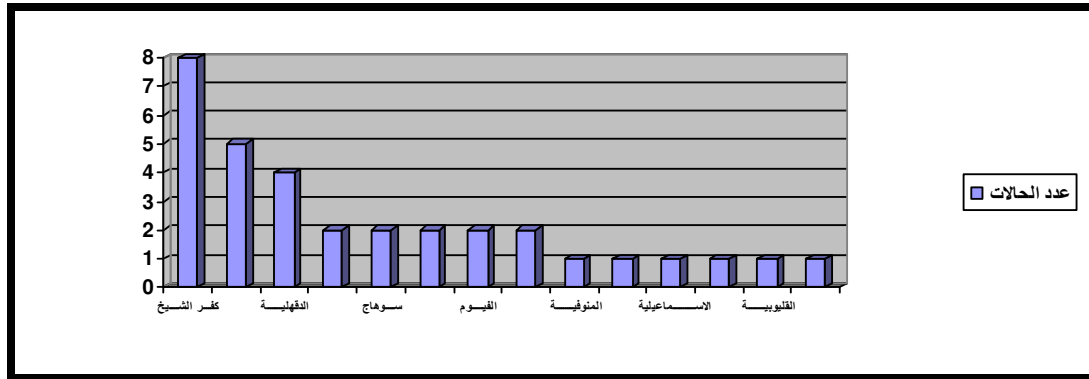
و قد توزعت الحالات التي رصدها المنظمة خلال هذه الفترة بين مختلف المحافظات المصرية ، فبالنسبة لمشاكل الري ، احتلت محافظة الشرقية قمة المحافظات التي شهدت انتهاكاً لهذا الحق بواقع ثلاث حالات لمحافظة الشرقية ، تليها محافظة البحيرة بواقع حالتين ، و حالة لكل من محافظة حلوان و كفر الشيخ و قنا .

و فيما يلي رسم بياني يوضح نصيب المحافظات فيما يتعلق بمشاكل الري



أما بالنسبة فيما يتعلق بنقص مياه الشرب ، فقد توزعت الحالات على مستوى المحافظات ، حيث احتلت محافظة كفر الشيخ قمة المحافظات التي شهدت نقص في مياه الشرب بواقع ٨ حالات ، تليها في المرتبة الثانية محافظة الشرقية بواقع ٥ حالات ، تليها في المرتبة الثالثة محافظة الدقهلية بواقع ٤ حالات ، و كلا من محافظة البحيرة و حلوان و الفيوم و المنيا في المرتبة الرابعة بواقع حالتين لكل محافظة ، في حين جاء في المرتبة الأخيرة كل من محافظة المنوفية و أسيوط و الأقصر و الإسماعيلية و الجيزة و القليوبية و دمياط و سوهاج بواقع حالة واحدة لكل محافظة .

و فيما يلي رسم بياني يوضح نصيب المحافظات فيما بنقص مياه الشرب



و فيما يلي عرض لأهم الحالات النموذجية التي رصدتها المنظمة، و التي تأتي على سبيل المثال لا الحصر :

### أولاً: مشاكل مياه الري

#### ١. مأساة ري الأراضي الزراعية بمياه الصرف الصحي بحلوان

برزت في الفترة الأخيرة الحديث عن اكتشاف آلاف الأفدنة الزراعية تروى بمياه الصرف الصحي بمحافظة حلوان ، رغم صدور قرار وزير الزراعة رقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٠٢ ، الذي يقيد استخدام مياه الصرف الصحي في القطاع الزراعي ويمنع استخدام مياه الصرف الصحي سواء المعالجة أو غير المعالجة في الري الزراعات التقليدية ويقتصر استخدامها فقط على ري الأشجار الخشبية وأشجار الزينة لخطورته على الصحة العامة إلا أن هذا القرار لم يتضمن أي عقوبة رادعة على المخالفين .

ونتيجة لذلك قامت المنظمة بإيفاد بعثة للتعرف على طبيعة المشكلة و حجمها و كيفية التغلب عليها ، و قد حصلت المنظمة على معلومات من خلال بعثتها التي أوفدتها إلى منطقة عرب أبو ساعد التابعة لمدينة الصف محافظة حلوان أن هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة قامت خلال عام ١٩٨٧ بإنشاء ترعة الصف الجديدة بطول ٥٢ كيلومتر لخدمة أراضي الاستصلاح الزراعي بالصحراء الشرقية لمدينتي الصف و أطفيح ( بمحافظة الجيزة سابقا ) وذلك بزمام قدره ٤٠ ألف فدان ومصدر المياه بها من محطة الصرف الصحي بمنطقة عرب أبو ساعد ومياه الآبار ومياه النيل ونتيجة لقلّة إمداد مياه النيل الأراضي وندرة الآبار قام المزارعون بالاعتماد على مياه الصرف لري أراضيهم ، وظل هذا الوضع لسنوات منذ بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي ، وكان الأهالي يقومون باستخدام المياه والتي تبلغ ما يقرب من ٥٥ ألف متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالج لري أكثر من ١١ ألف فدان محاصيل حقلية مختلفة من خضر وفاكهة وهذه المحاصيل تم توزيعها على الأسواق وتداولها الملايين من المواطنين ، كما تبين أن وزارة الزراعة لم تقم بأي رقابة على هذه المساحة المزروعة بل بالعكس كان يتم يصرف الأسمدة والكيماويات اللازمة للأرضي<sup>(٢)</sup>

وعند تحليل مياه الري من خلال تحليل ميكروبيولوجي تبين أن المياه تحتوي على بكتريا القولون البرازية وارتفاع الفلزات الثقيلة داخل النباتات بصورة كبيرة تزيد عن النسبة المسموح بها ، كما

(٢) جمعية أصدقاء مرضى الفشل الكلوي بمدينة الصف

اكتشف وجود عدد كبير من الطفيليات ومنها على سبيل المثال ( اليوجلينا - انتميبا هستوليتكا - بلانتيديم كولاي - ديدان حية ) .

ومن ذلك يتضح أن هذه المياه لا تصلح للاستخدام الآدمي نتيجة ارتفاع تركيزات بعض العناصر السامة فيها ومنها عناصر (الكروم ، الرصاص ، الكاديوم ، الزنك ) وهو ما يخالف تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٦ .

وقد قابلت البعثة بعض الأهالي ، وكانت شكاوهم على النحو التالي :

الشاهد الأول : أ. حسن مراد محام

في أوائل عام ١٩٨٣ قامت هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بإنشاء ترعة الصف الجديدة بطول ٥٢ كيلو متر لخدمة أراضي الاستصلاح بصحراء الصف و أطفيح الشرقية بزمم قدره ٤٠ ألف فدان ، وكان مصدر المياه بها محطة الصرف الصحي بعرب أبو ساعد جنوب حلوان ويروى منها حاليا حوالي ٧٠٠٠ فدان تزرع محاصيل حقلية وخضر وفاكهة وذلك مخالفة للقرار الوزاري رقم ٦٠٣ لسنة ٢٠٠٢ ، والذي ينص على حظر استخدام هذه المياه في ري الأشجار الخشبية ونباتات الزينة فقط لخطورة المياه على الصحة ، حيث ثبت عدم صلاحية هذه الزراعات الحقلية والخضر والفاكهة للإنسان والحيوان <sup>(٣)</sup> لاحتوائها مياه الصرف الصحي على عناصر كيميائية ضارة بصحة الإنسان والحيوان وهي " الحديد-الزنك - الرصاص - الصوديوم " ، و على مخلفات المصانع والمنظفات الصناعية ، وقد أثبتت التقارير إصابة ٢١٦ شخص بمرض الفشل الكلوي بمركز الصف والناج عن استخدام المياه الملوثة.

الشاهد الثاني : سمحان أبو شنة موجه أزهرى

يقطن الشاهد بقرية البرميل التابعة لمركز أطفيح محافظة حلوان ، و يؤكد الشاهد أن أهالي القرية التي يعيش فيها يبلغ عددهم نحو ٧٠ ألف نسمة ، و هم يعانون من نقص المياه الصالحة للشرب منذ عشرات السنين ، حيث يحصلون على مياه الشرب الخاصة بهم من محطة الخرمان - وهي محطة

<sup>(٣)</sup> ثابت ذلك بمقتضى التقارير الصادرة عن وزارة الزراعة المصرية .



مياه جوفية و أثبتت التحاليل أن مياه المحطة مليئة بالأملاح - ولا تصلح للبناء لأنه أثناء القيام ببناء محطة الكهرباء بالكريماات حاولوا استخدام مياه المحطة في البناء فلم تصلح .

وفي عام ٢٠٠٤ استطاع الأهالي بعد أن تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى المسؤولين من الحصول على خط مياه من محطة حسن علام المقامة بالقرية والتي تمتد منطقة البحر الأحمر بالمياه إلا أنها لا تكفي استهلاك القرية .

كما يعاني الأهالي في ذات الوقت من ارتفاع منسوب المياه الجوفية المختلطة بمياه الصرف داخل المنازل والأراضي الزراعية ، حيث أن المعهد الديني تغمره المياه الجوفية والصرف بحوالي ٦٠ سم كما أن الأهالي تروي الأراضي الموجودة بمياه الترغ والمصارف .

#### الشاهد الثالث : يوسف - عامل

إحنا عارفين موضوع الزرع اللي بيتروي بمياه المجاري من سنين بس أيه في أيدينا بنحاول منشترش من حد غريب مش مضمون وبرضه كنا عارفين إنها بتجيب أمراض كتير بس أصلا مغيش مائة غير دي تتروي بيها الأرض في العرب لان الماية اللي موجودة في البلد وبتيجي من الحنفية كلها أملاح و مش كويسة ما بالك بمياه الري ، أغلب الأهالي بتستخدم مائة الترعة اللي على الطريق قبل مدينة الصف في الغسيل والري وكل سكان المنطقة بيشتروا الماية من العربيات اللي بتبيع الماية والعربيات دي بتحمل الماية من حنفيات في (كفر العلو) أو من حنفيات عمومية في حلوان ودلوقتي كتير من الناس بتستخدم الفلاتر شركات الفلاتر لما بتحلل الماية بتقول أنه الماية فيها جسيمات ورواسب أضعاف الماية في القاهرة والناس دلوقتي مش بتستخدم مائة الحنفية في أي شئ حتى الغسيل لأنها أما فيها كلور كتير أو لونها متغير أو ليها ريحة وكل سنة يقولوا أنهم هايعملوا محطة مائة جديدة في المدينة ولكن مبيحصلش .

#### الشاهد الرابع : خالد أبو المجد - تاجر

تم إنشاء الترعة بمعرفة وتنفيذ الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة وهي المالكة للترعة والأراضي والهدف منها أخذ مياه الصرف الصحي المعالج من حلوان عن طريق محطات رفع الأولى محطة في عرب أبو ساعد لسريان المياه في الترعة والتغذية الثانية من محطتين من لنيل منها محطة فوق الصف ومحطة فوق كفر الواصلين وعند تسليمها للري عام ١٩٩٠ كان فيها مشاكل إنشائية

في جسم الترعة في ذلك الوقت وشكلت لجان لمعاينة الترعة وأصدرت تقرير بأن الترعة بها جزئى غير صالح وجزئى يمكن إصلاحه فتم ضخ المياه في الترعة من عام ١٩٩٠ وحتى الآن دون القيام بالإصلاحات ، وكان من المفروض أن الأراضي مزروعة بمزارع خشبية أول ٢٤ كيلو على طول الترعة وللأسف الشديد أصبح الأراضي تزرع بالزراعات التقليدية التي تأكل منها الناس ، و المنطقة المزروعة تبلغ ٨ آلاف فدان على طول ٢٤ كم من عرب أبو ساعد وحتى قرية الودي والترعة تضخ منها يوميا ٥٥ ألف متر مكعب من مياه الصرف الغير معالج وتزداد كل يوم والمشكلة أن التحاليل أثبتت أن المحاصيل المزروعة قد تصيب بأمراض السرطان والفشل الكلوي والكبد الوبائي ، و الماشية التي تأكل من المحاصيل تموت خلال ٦ اشهر ، و استمرار استخدام مياه الصرف في ري الأراضي أدى إلى تسرب المياه إلى أراضي حوض النيل وارتفاع المياه الجوفية في الأراضي مما أدى إلى بوار مئات الأفدنة الزراعية وأراضي البناء ومنها قرى اسكر والفهميين والنزلة وغمارة وغيرهم . ووزارة الري ليس لها أي دور رقابي على هذه المساحة المزروعة .

وأثناء ذلك لاحظت البعثة استخدام الأهالي لترعة تسمى ترعة الخشاب وهي على الطريق المؤدي إلى مدينة الصف وهي بطول ١٥ كيلومتر في ري الأراضي الزراعية وبعض الاستخدامات الآدمية ، والترعة عبارة عن مصدر مائي مليئى بالقمامة والقاذورات والمخلفات الآدمية والحيوانية كما أنها تعاني من عدم النظافة وعدم تطهير الترعة بشكل منتظم.

ونتيجة لكشف تلك الواقعة أصدرت وزارة الزراعة قرارا بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٨ تحت رقم ١٠٨٣ لسنة ٢٠٠٩ بإزالة المزروعات التي تروى بمياه الصرف إلا أنه وحتى الآن لم يتم إزالة المزروعات بدعوى عدم توفر القوة الأمنية اللازمة لتنفيذ القرار .

## ٢. أهالي مزرعة التضحية فرع ١٦ ري الثورة – مركز أبو المطامير البحيرة

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي يتضررون فيها من عدم توصيل مياه الري للمنطقة المذكورة ، مما أدى إلى تلف الزراعات وبوار الأراضي الزراعية بالمنطقة والتي تبلغ مساحتها ٣ آلاف فدان .

وفي محاولة من أهالي المنطقة لمعرفة سبب عدم توصيل المياه فوجئوا بأن الآلات الخاصة برفع المياه متهالكة منذ عام ١٩٩٢ وغير صالحة ولم يتم تجديدها حتى الآن . علما بأنه لا يوجد بديل آخر لري هذه الأراضي

### ٣. أهالي قرية القن - محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي تفيد بأنهم يتعرضون من تعرض الأراضي الزراعية بالمنطقة والتي تبلغ ٥٠٠ فدان مهدده للبوار التامة نتيجة ارتفاع منسوب المياه في مصرف الصرف الزراعي للمنطقة وذلك بسبب تراكم القمامة التي أدت إلى انسداد المصرف علما بأن الأهالي تقدموا بالعديد من الشكاوى إلى الجهات المسؤولة ولكن دون جدوى .

### ٤. أصحاب أراضي الإصلاح الزراعي الواقعة بين نهر النيل وترعة اصفون - محافظة قنا

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي يتضررون فيها من عدم قدرة محطة ري السلامة والمختصة بري هذه الأراضي المذكورة بمياه الري الكافية للزراعة ، حيث أن هذه المحطة قديمة ولم يتم تحديثها منذ إنشائها من عدة سنوات الأمر الذي يؤدي إلى تعرض الأراضي المذكورة للبوار بسبب قلة مياه الري . حيث تقدر مساحة الأراضي بالمنطقة قرابة ١٠٠٠ فدان . علما بأنهم تقدموا بالعديد من الشكاوى للهيئة العامة للإصلاح الزراعي ولم يتلقوا أية ردود بهذا الشأن.

### ٥. أهالي نهاية ترعه ٣ السلام التابعة لسهل الحسينية سان الحجر - محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي تفيد بأنهم يمتلكون أراضي زراعية بنهاية ترعة ٣ السلام والتابعة للإدارة العامة لري السلام غرب المنزلة والتي تبلغ مساحتها حوالي ٣٠ كم حيث يتضررون من عدم وصول مياه الري إلى أراضيهم الأمر الذي الحق بهم خسائر فادحة نتيجة هلاك وإتلاف محاصيل الأرز التي انقطعت عنها ووصول مياه الري .

وتقدم المذكورين بالعديد من الشكاوى إلى الإدارة العامة لري السلام والجهات المسؤولة من أجل توصيل المياه ولكن دون جدوى .

## ٦. أهالي ومزارعي قرية المصري التابعة لمساكين الغرب- محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٢ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي يتضررون فيها من عدم وصول مياه الشرب التي تروي أراضيهم وذلك منذ ما يقرب من خمس عشر يوما . وذلك على الرغم من حضور دورة المناوبة الخاصة بهم الأمر الذي نتج عنه هلاك الزرع وتلف المحاصيل وتعرض الأراضي للبوارج .

## ٧. أهالي عزب المعازة وقرية سعيد عياد وقرية أبو عكفة ومنشأة عطوان – محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي أفادت بأنهم يتضررون من عدم توافر مياه صالحة لري أراضيهم مما أصاب الأراضي بالتلف وهلاك المزروعات ، علما بأن مساحة الأراضي المتضررة تبلغ حوالي ٨٧٠٠ فدان تم استصلاحها وزراعتها ، حيث فوجئوا خلال الخمس أعوام الماضية بارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية التي يستخدمونها وارتفاع مخزون مياه الصرف وقلة وصول مياه الري النيلي لعدم صيانة مرفق الري مما أدى إلى تلف المزروعات والتأثير على الإنتاج ، الأمر الذي اثر على دخل المذكورين سلبا ، علما بأن تعداد الأهالي يبلغ أكثر من ٥٥٠٠ أسرة يبلغ تعداد أفرادها ٢٥٠٠٠ نسمة .

## ٨. أهالي قرية بلال بن رباح – محافظة البحيرة

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٥ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي يتضررون فيها من عدم وجود مياه للري ، حيث أنهم قاموا باستصلاح وزراعة مساحة من الأراضي الزراعية تقدر بحوالي ٢٥٠٠ فدان ، إلا أنهم فوجئوا بانقطاع مياه الري الخاص بهذه الأراضي مما أدى إلى هلاك المزروعات الموجودة بها .

## ثانياً : مشاكل نقص مياه الشرب

### ١. أهالي قرية رويبة – مركز كفر الشيخ – محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١١ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه العذبة الصالحة للاستخدام الادمى بالكتلة السكنية لمركز كفر الشيخ لمدة تزيد عن شهرين ، مما ترتب عليه اضطرار أهالي المنطقة المذكورة إلى استخدام مياه الترغ والمياه الجوفية علما بأن عدد أهالي المنطقة المتضررين يبلغ حوالي ٢٠ ألف نسمة .

## ٢. أحمد حسن حمزة – محمود حسن حمزة – محافظة البحيرة

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١١ تلقت المنظمة شكوى المذكورون والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه بالكتلة السكنية بمدينة كوم حمادة نتيجة وجود أعطال بالمواسير الموصلة للمياه وذلك بصفة مستمرة .

## ٣. أهالي عزبة خط العرقوب – عزبة سيدي وكفر الدوار – محافظة البحيرة

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١١ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي أفادت بأنهم يتضررون من انقطاع المياه منذ ٢٠٠٨/٢/٣ حتى الآن علما بأن عدد سكان العزبتين المذكورتين يبلغ حوالي ٧٣ ألف نسمة .

## ٤. أهالي قرية الشخلوبية الغربية – مركز سيدي سالم – محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٧ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة ، والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع مياه الشرب لفترات طويلة تصل أحيانا إلى مدة عشرة أيام متصلة مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين. علما بأنه يوجد بالقرى المجاورة مياه صالحة للشرب والتي تبعد عنهم عشرات الأمتار فقط

## ٥. محمد عبد البر أبو العز دراد – محافظة المنوفية

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ تلقت المنظمة شكوى المذكور، والتي أفادت بتضرره من عدم توصيل مياه الشرب الصالحة للاستخدام إلى منزله وذلك على أثر تلف ماسورة المياه العمومية الموصلة للمنزل منذ يناير ٢٠٠٨ .

## ٦. أهالي نجع حامد ونجع هرماس وحمودة وأبو حجر – محافظة سوهاج

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٤ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يعانون من تلوث المياه للآبار الارتوازية ، رغم وجود مياه مرشحة نقيه ناتجة من عملية نيدة تصل إلى مقر إسعاف سفلاق على الخط السريع .

## ٧. أهالي قرية عقلة البحرية – سيدي سالم – كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٧ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من تهالك خط مياه الشرب بالقرية وارتفاع منسوب المياه الجوفية التي نتج عنها تدمير المباني تماما علما بأن القرية المذكورة تبعد عن المصب الرئيسي حوالي ثلاثة كيلو مترات فقط .

#### ٨. أهالي قرية بني شقير – محافظة أسيوط

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٢ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم توصيل مياه صالحة للاستخدام الآدمي لمدة بلغت أكثر من ثمانية أشهر علما بأنه تم معاينة مياه بني شقير من قبل المصلحة الكيميائية بأسيوط إلا أنه تم رفض تلك العينة وذلك حسب ما ورد بتقارير المصلحة الكيميائية الواردة من مستشفى بني شقير والتي تفيد بأن أبار مياه بني شقير غير صالحة للاستخدام الآدمي ، ورغم ذلك إلا أنه تم توصيل هذه المياه لأهالي القرية مما تسبب في الإصابة بأمراض الفشل الكلوي وارتفاع نسبة الأملاح والحصى بالكلي .

#### ٩. أهالي عزبة محفوظ شريف وعزبة المقطع وعزبة حسنين ضيف الله – محافظة الفيوم

بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٤ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه منذ عدة أشهر مما أدى إلى التسبب في الكثير من الأضرار لأهالي المذكورين .

#### ١٠. أهالي ( روس الفرخ – الصعايدة – البعلية والقصبي والعرب ) – محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٦ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع مياه الشرب منذ أكثر من ٦ أشهر مما اضطر معه الأهالي لاستخدام مياه الترغ والمياه الجوفية الملوثة .

#### ١١. أهالي نجع أبو الحمد – قرية الطود – مدينة الأقصر

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٦ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه الصالحة للاستخدام الآدمي ، علما بعدم وجود أي عيوب بالمواسير الموصلة للمياه للقرية المذكورة مما أدى إلى انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة .

#### ١٢. نشأت نصر حسين محمد قرية الخماسة – محافظة المنيا

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦ تلقت المنظمة شكوى المذكور والتي تفيد بتضرره عند تقديم طلب لتركيب عداد مياه للإدارة الهندسية بالمنيا منذ شهر ديسمبر ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨/٥/١٣ ، وقامت الإدارة الهندسية بالمعاينة على الطبيعة إلا أنه فوجئ بطلب بناء حجرة داخل الشوكة التركيب العداد بها . وبتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ تمت الموافقة على تركيب العداد إلا أنه فوجئ برفض إعطائه الطلب وعدم تركيب العداد .

#### ١٣. أهالي قرية الوفاء بمنطق قلبشو – محافظة الدقهلية

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة ، والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم توصيل مياه الشرب النقية لمنازلهم علما بأن هذه القرية يقطن فيها ما يزيد عن ٥٠ أسرة وبها حوالي ٤٥ منزل

#### ١٤. أهالي عزبة أبو نتوش مركز القنطرة غرب قرية البيضاة – محافظة الإسماعيلية

بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٦ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه الصالحة للاستخدام الآدمي بالكتلة السكنية من ٢٠٠٨/٤/٢٠ علما بأنه يوجد في كل منزل بالقرية عداد مياه شرب كما أن المواسير الموصلة للمياه لا يوجد به أي عيوب أو إعاقة لعدم توصيل المياه وهو الأمر الذي أضر بأهالي المنطقة وأسرههم . وقد قامت المنظمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ بمخاطبة محافظ الإسماعيلية لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية للعمل نحو توصيل مياه الشرب الصالحة للاستخدام الآدمي إلى بالكتلة السكنية المشار إليها .

#### ١٥. أهالي عزبة الهيطة – محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم توصيل المياه الصالحة للاستخدام الآدمي رغم وجود المياه على مسافة ١ كيلو متر من المواسير الموصلة علما بأن عدد أهالي القرية المتضررين يبلغ حوالي ٩٠٠٠ مواطن .

#### ١٦. أهالي عزبة جابر كوم الذهب – محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٣ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع المياه لعدة أشهر بصفة مستمرة وعدم تلقي أي ردود على شكاوهم من قبل المسؤولين

#### ١٧. أهالي قرية نزلة البدرمان – محافظة المنيا

بتاريخ ٢٠٠٨/١/٢٠ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم استكمال مشروع خطوط مياه الشرب بالقرية حيث تم تركيب المواسير الخاصة بمياه الشرب من الجهة البحرية إلى الجهة القبليّة بالشارع الرئيسي بالقرية ولم يتم تركيبها بالجهة الغربية بالقرية بحجة أن هذه الجهة عشوائية مما أدى إلى تتضرر أهالي المذكورين واستخدامهم مياه الطلمبات وشراء مياه الشرب .

#### ١٨. أهالي قرية وردان احمد – محافظة الجيزة

بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من تلوث مياه الشرب بالقرية وتغير لونها وطعمها وقد تقدم الأهالي بشكوى إلى مفتش صحة وردان بطلب لأخذ عينه من المياه وإرسالها للمعامل المركزية لتحليلها ومعرفة سبب تلوثها ومدى مطابقتها للقرار الوزاري برقم ٤٥٨ لسنة ٢٠٠٨ إلا أنه لم يتم تطهيرها وتنقيتها الأمر الذي أدى إلى أصابه الأهالي المذكورين بالعديد من الأمراض .

#### ١٩. أهالي قرية أبو عريضة مركز صان الحجر - محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٤ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من حرمان القرية من الخدمات خاصة بمرفق المياه حيث يستخدم أهالي القرية المذكورة المياه عن طريق خزانات متحركة مملوءة بالصدأ علما بعدم وجود مصدر آخر للحصول على المياه سوى خط متصل بالقرية ولكن لم يتم تشغيله حتى الآن دون مبرر .

#### ٢٠. أهالي قرية المستعمرة الشرقية - محافظة الدقهلية

بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم وصول مياه الشرب النقية إلى منازلهم بالكتلة السكنية منذ فترة بلغت أكثر من ثلاث شهور

#### ٢١. أزمة قرية البرادعة - محافظة القليوبية

تبعد قرية البرادعة ٧ كيلو متر عن مدينة القناطر الخيرية بمحافظة القليوبية وتبلغ مساحتها ٣٠٠ : ٤٠٠ فدان (المنطقة السكنية ) ، ويبلغ عدد سكان القرية ٢٦ : ٣٠ ألف نسمة ، ويعتمد أغلب أهالي القرية على الزراعة كمصدر أساسي للدخل ، حيث يتوفر بالقرية وحدة صحية واحدة فقط بجانب صيدلية وحيدة ، ولا توجد مستشفى بالقرية سوى في المراكز المحيطة مثل مراكز (طوخ - بنها - القناطر) ، كما أن الوصول إلى القرية يجب أن يتم من خلال عبور الطريق الوحيد الواصل بينها وبين مدينة القناطر وهو طريق غير ممهد وسط الأراضي الزراعية ، حيث يبلغ عرضه حوالي ٤ : ٥ أمتار فقط .

الواقعة : في بداية شهر أغسطس لعام ٢٠٠٩ أصيب العشرات من قرية البرادعة التابعة لمحافظة القليوبية بحمى التيفود نتيجة استخدامهم لمياه الصرف الصحي كميها للشرب وتلا ذلك انتقال العديد من القيادات بوزارة الصحة ومحافظة القليوبية لمتابعة الموقف وانتقلت أيضا النيابة العامة للتحقيق في الواقعة ، فضلا عن وصول القوافل الطبية إلى القرية ومد القرية بالمياه اللازمة للشرب هذا مع صدور



العديد من التصريحات الحكومية بأن أهالي القرية هم المتسببين في ذلك لاستخدامهم الطرق البدائية للحصول على مياه الشرب باستخدام الطلمبات الحبشية لاستخراج المياه الجوفية المختلطة بمياه الصرف الصحي وقيام المسؤولين بإزالة جميع الطلمبات الحبشية من القرية ، ونتيجة لذلك أرسلت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بعثة تقصي للحقائق للوقوف على أسباب انتشار بكتريا التيفود وإصابة أهالي القرية بالحمى ومتابعة الموقف ومعرفة آخر التطورات .

ولقد قابلت البعثة عددا من المسؤولين بمجلس مدينة القناطر الخيرية حيث قابلت كلا من :

الأستاذ / أحمد عطا نائب رئيس مجلس المدينة

اخبرنا أن المحافظة فور علمها بالواقعة تم توفير سيارة لنقل المياه من مجلس المدينة بالإضافة إلى تواجد ٣ سيارات تابعة للقوات المسلحة وذلك من تاريخ ٢٠٠٩/٨/٨ هذا مع توفير سيارات أخرى من قبل بعض الأهالي .

الأستاذ / عبد الحكيم مساعد رئيس مجلس المدينة

والذي أفاد أن الجهاز التنفيذي لمشروعات الشرب والصرف الصحي التابع لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية أوكل إنشاء شبكة مياه الشرب بالقرية والقائم على التنفيذ شركة المقاولون العرب ، وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣٠ بدأ ضخ المياه في المواسير لتجربتها أما عن المتسبب فذلك أمام النيابة العامة وليس في أمكاني معرفة المتسبب ، أما عن المبلغ عن واقعة انتشار المرض هي الوحدة الصحية والإدارة الصحية بالقناطر و ذلك عقب اكتشاف إصابات متعددة بالقرية .

وقد توجهت البعثة إلى القرية ، حيث لاحظت افتقار القرية للعديد من أساسيات الحياة مثل شبكة المياه والصرف الصحي و عدم طرق ممهدة وعدم وجود رعاية صحية كافية للقرية ، كما لاحظت انتشار العديد من الطلمبات داخل القرية بخلاف ما صرح به المسؤولين وقد قابلت البعثة عدد من الأهالي والمتواجدين بالقرية وهم كالتالي :

أحد سائقي سيارات توصيل المياه التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

والذي أخبرنا أنه حضر منذ تاريخ ١٦/٨/٢٠٠٩ ، فضلا عن تواجد ٦ سيارات للشركة من القاهرة و٤ سيارات من محافظة الجيزة بجانب ٤ سيارات تابعة للقوات المسلحة وسيارتين تابعة لأحد أعضاء مجلس الشعب ، ويتم ملء السيارات من محطة مياة القناطر الخيرية وتنتقل السيارات إلى الشوارع الكبرى بالقرية نظرا لكبر حجم السيارة ومدون عليها رقم الخط الساخن وبعد ذلك يحضر الأهالي للحصول على المياه عن طريق ملء الجراكن لاستخدامها كما يوجد مكتب متنقل لتلقي الشكاوى ، وتعمل السيارات على مدار اليوم ، و الأهالي تحصل على ما تكفيها حتى اليوم التالي ومن يحتاج إلى المياه يقوم بالاتصال برقم الخط الساخن لتحضر إحدى السيارات محملة بالمياه ، ولكن يعيب ذلك عدم التنظيم حيث يقوم الأهالي والأطفال باستخدام حنفيات السيارات بأنفسهم مما يؤدي إلى تساقط المياه في الشوارع ويتعرض السائق للمتاعب حيث يببب داخل السيارة وهم على نظام الوردية ويصرف لهم بدل غذاء قدره ٣٥ جنيها شهريا ، كما اخبرانا أنه فور وصول السيارات في اليوم الأول فوجئوا بالأهالي ينقضوا على السيارات وتسبوا في الكثير من المتاعب

#### الحاج حسين عبد العزيز ٧٠ عاما

الذي اخبرنا بالاتي " الناس كلها عيانه بالسخونية والعيب كله على المقاول حط المواسير على وش الأرض وجري فيها الماية من الرشاح والناس كلها شربت من الماية وبعد كده بدأوا يسخنوا وحصل ده من أول شهر يوليو ونقلوا العينيين لمستشفيات ( طوخ - إمبابة - بنها - شبرا - القناطر ) والبلد كلها أتزت وجات الدكاترة عند الوحدة الصحية الوحيدة اللي في البلد وعملوا صوان وبقوا يعالجوا فيه الناس وقالوا بعد كده أن كل واحد صرف فلوس على العيا يجيي ياخدها من مجلس المدينة وبعد كدة قالوا إن كل واحد عيان ياخذ ٥٠٠ جنية " " إحنا كل مشاكلنا في البرادعة هي الماية كل واحد همه على نفسه مبيندكش علينا غير الماية"

#### زوجة الحاج حسين ٦٠ عاما

"كل البلد عيانه و أغلب الناس اتعالجت على حسابها وبرده الناس هاتركب الطرمبات علشان إحنا هانشر ب منين والبهائم هاتشرب منين ، والدوا اللي كتبوه ب٧ أو ٨ جنية والدكتور من بره العلاج بتاعه ب ١٥٠ جنية وكل الأسماء في المستشفيات كانت غلط والناس غلبت علشان تجيب ورقة من المستشفى أنه اتحجز فيها علشان يقبض الفلوس ، وبيقولوا أن العينيين ٣٠٠ بس أزي ده وفي ٦

مستشفيات اتملت بالعينييين " طوخ- قليوب العام - القناطر - الخرقانية - إمبابة - حميات العباسة " والقافلة الطبية قعدت ٤ أو ٥ أيام ومشت من أسبوعين ، في نص شهر ٦ بدأنا نشوف واحد واحد عيان وبعد أسبوع بقى يظهر بالعشرات "

محمد دعبس ٥٩ عاما

" اللي بيعملوا المواسير كانوا بيحربوا المواسير من رشاح الصرف فالناس شربت لما شبعت وسخن اغلب البلد ، مقدرش أقولك عددهم كام ، بس اقدر أقول إن في دار بحالها مرضت ، وشركة المايه بععت العريبات من يوم ٨/١٦ وبقي في مائة تكفيننا لكن قبل كده الناس كانت بتموت من العطش لما كان بيتعب واحد بنلف بيه المستشفيات وكان عدد المرضى اكبر من ٣ آلاف واحد وبهايمنا اللي شربت من الماية متصابة ، والمستشفيات كانت بتدي علاج كانت بتكتبه في روشته ونشتره إحنا من بره أو من صيدلية المستشفى ، وإحنا لحد النهارده بنسقي الأرض من الطرومبات وشركة الماية جابت ١٢ عربية والقوات المسلحة بععت عربيتين ، أما موضوع الفلوس فالحكومة قالت هات اسمك من المستشفى انك اتحجزت وتختمه من مجلس مدينة القناطر لكن لما نروح للمستشفى تقول اسمك مش هنا "

أحد مهندسي الشركة القابضة لمياه الشرب

" نحن من إدارة المعامل بالشركة جننا في حملة مستمرة في القرية حتى تنتهي الأزمة وتستقر الأوضاع ونقوم بعمل التحاليل اللازمة للمياه المعبئة في السيارات بعد ملئها من محطة مياة القناطر وهي تابعة للشركة أيضا ونحن دائمي التنقل داخل القرية والمدينة ."

محمد من العلاقات العامة بالشركة القابضة

نحن هنا لمتابعة سيارات الشركة والتنسيق بين السيارات وبين المهندسين والتابعين لقسم المعامل بالشركة لأخذ عينات من المياه المعبئة في السيارات أولا بأول هذا بالرغم من توفير النظافة داخل السيارات وذلك للحرص فقط وسوف نبقى هنا حتى تنتهي المشكلة .

هشام سعد ٣٢ عاما

ابن اخويا ومرات أخويا والدتي كانوا مصابين لا في المستشفى ولا في القافلة الطبية أتعالجنا عند دكتور خاص أقل روشته كانت ٤٠٠ جنيه ، كل الأسماء مغلوطة وقالوا كل اللي تعبوا ٣٠٠ حالة بس الحقيقي أن المصابين أزيد من ٣ آلاف مصاب والمستشفى ماديتش علاج كويس وقالوا لنا هو ده المتاح

عندنا ، فناطيس الماية مكفية الناس بس ده مش ها يستمر كثير لأن المسئولين قالوا لنا هنعير الشبكة وده معناه إن قدمنا كثير سنة تقريبا وهانفضل كده لمدة سنة وده كثير جدا ، والمشكلة بدأت من نص شهر يوليو و٨٠٪ من الناس تعالجوا على حسابهم وأسمائهم منزلتس في كشف التعويض ، ومجلس المدين شال ٢٠٠ أو ٣٠٠ طرمبة من البلد ومعادش قدامنا غير مائة الفنتاس وكان الدكاترة بتعاملنا وحش وهما معالجوش حد كثير مرضى بالتيفود ، والحالات بدأت واحد واحد وده كان كل يوم وبدت من نص يوليو مظهرش الدكاترة غير في شهر أغسطس إحنا أصواتنا الانتخابية ٢٣ ألف صوت ده معناه إن إحنا نزيد عن ٦٠ ألف مواطن مش زى ما بيقولوا ٣٠ ألف ومفيش غير وحدة صحية واحدة بس ومفياش غير دكتور واحد والعلاج مسكنات . واللي عيان بحاجة لازم يروح لمستشفى مركزي علشان تاخذ الفلوس لازم تجيب جواب من المستشفى واختمه من مجلس المدينة ولما نروح المستشفى ما بيردوش يدونا الجواب . وعملوا في المجلس حوالي ٢٤٠ حالة بس على الرغم من أن المصابين بالآلاف ولما بنصرف العلاج من المستشفيات الحميات بنصرفه بفلوس من الصيدلية بتاعت المستشفى وعلاج الحكومة ما بينفعش في حاجة

#### أسامة إبراهيم خليفة- ٢٧ عاما

من ١٠ أيام وأنا تعبان بيروح التعب وبيجى وكشفت في المستشفى بس العلاج بتاعها مجابش نتيجة وأنا محتاج مضاد حيوي على الأقل ١٠٠٠ وكانوا بيدونا مضاد ٢٥٠ وأنا رحى لدكتور بره كتب لي علاج ب١٥٠ جنية مجابش نتيجة رحى لدكتور تانى كتب لي ٤ حقن جبتهم وطلبت تحويلي للمستشفى قالو لي مفيش أماكن وكده كده هايرجعوك وأنت حالتك متستهلش أما التعويضات أنا معرفش حاجة عنها . ولما قرر المحافظ صرف ٥٠٠ جنية تعويض للمريض والمستشفيات معدتش بتحجز حد.

وانتقلت البعثة بعد ذلك إلى رشاح الصرف لمعاينته وهو مصرف للصرف الصحي في نهاية القرية وهو ملء بالفضلات والقاذورات ولكن يوجد أعلى الرشاح عدد من الحنفيات ويستخدمها الأهالي في الشرب ولا يعرف مصدرها

ثم انتقلت البعثة إلى دوار العمدة لمقابله ولم تتمكن من ذلك لعدم وجوده وقابلنا أحد أمناء الشرطة وطلب منه الذهاب إلى مأمور القسم ، ومنع المهندسين من التحدث معنا ثم عدنا إلى الإدارة الصحية لمقابلة دكتور عاطف ذكى مدير الإدارة لمعرفة دور الإدارة والأطباء في الأزمة وأيضا معلوماته عن شكوى المواطن على عبد الرحمن المضرى عن الطعام فاخبرنا أنه قدم تقريره إلى رئيس مجلس المدينة وأن أي بيانات من إعداد المرضى وأخر التطورات عن الأزمة في وزارة الصحة وانتقلت إلى مجلس مدينة القناطر وحصلنا على صورة من التقرير

## ٢٢. أهالي قرية الجعافرة ميت سلسيل – محافظة الدقهلية

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠ تلقت المنظمة شكوى أهالي القرية المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من قيام شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية أثناء تنفيذها لمشروع الصرف الصحي بالقرية بتحطيم مواسير مياه الشرب الخاصة بأهالي القرية مما أدى إلى اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي ونتج عن ذلك إصابة العديد من أهالي القرية بأمراض الفشل الكلوي وانتشار الأوبئة. علما بأن المذكورين تقدموا بالعديد من الشكاوى للمسئولين إلا أنه لم يتم البت بها حتى الآن .

## ٢٣. أهالي قرية حجاجة بفارسكور – محافظة دمياط

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤ تلقت المنظمة شكوى الاهالى القرية المذكورة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم أدارج قريتهم بمشروع الصرف الصحي ، فمنذ عشر سنوات تم عمل دراسة فنية للقرية بشأن مشروع الصرف الصحي اعتماداً على محطة معالجة قرية الناصرية بناء على خطاب الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٨ . إلا إنهم فوجئوا بأن خطة الهيئة العامة لعامي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ شاملة لكافة القرى بمركز فارسكور فيما عدا قرية حجاجة المقيم بها المذكورين بالرغم من أن المسافة تبلغ كيلو ونصف فقط بين القرية المذكورة ومحطة المعالجة بالناصرية

## ٢٤. أهالي قرية أبو سكين – مركز الحامول – محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٠ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة ، والتي تفيد بأنهم يتضررون من تلوث مياه الشرب نتيجة صب الصرف الصحي في غرف مياه الري للترعة المغطية لري ٨٠٠ ألف

فدان وهو الأمر الذي تسبب في إلحاق الكثير من الأضرار الصحية للأهالي ، فضلا عن هلاك الأراضي الزراعية المتواجدة بالقرية

وبتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٨ صدر قرار برقم ٢٩٢ من قبل محافظة كفر الشيخ للعمل على إزالة شبكة الصرف الصحي بالقرية المذكورة إلا أنه لم يتم تنفيذه حتى الآن .

#### ٢٥. أهالي عزبتي (بدر - بكر) التابعة لقرية المعادة - مركز مطوبس- محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٠ تلقت المنظمة شكوى الاهالى المذكورين والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم تواجده الخدمات الأساسية بالمنطقة المذكورة والمتمثلة في عدم توافر مياه صالحة للشرب وذلك منذ ما يقرب من ٣٥ عاما . وقد تقدم أهالي المنطقة بالعديد من الشكاوى للجهات المسؤولة من أجل توصيل المياه الصالحة للشرب ولكن دون جدوى. علما بأن عدد سكان المنطقة يبلغ ٢٠٠٠ نسمة .

#### ٢٦. أهالي شارع أبو باشا بناحية عرب درويش - مركز فأقوس-محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٤ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة والتي تفيد بأنهم يتضررون من عدم توافر مياه صالحة للشرب نتيجة وجود مواسير مياه يترواح قطرها أربعة بوصات ومتهالكة . وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى للمسئولين للعمل على تغيير مواسير المياه وتركيب ماسورة يبلغ قطرها من ٦ الى ٨ بوصات لتوصيل المياه إليهم ، إلا أنه لم يتم البت بها حتى الآن مما تسبب في الكثير من الأضرار لأهالي المنطقة نتيجة استخدامهم مياه الترعى والمصارف في احتياجاتهم اليومية الضرورية. علما بأن عدد الاهالى المتضررين يبلغ حوالي ٣٠٠ أسرة .

#### ٢٧. أهالي منطقة الننى وعاصي بمدينة سيدي سالم - محافظة كفر الشيخ

بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأنه في غضون عام ١٩٩٦ تم وضع شبكة للصرف الصحي بمركز سيدي سالم . إلا أن الاهالى فوجئوا بتوصيل وتشغيل شبكة الصرف الصحي بكافة أنحاء منطقة سيدي سالم ماعدا المناطق المذكورة "منطقة الننى وعاصي" . علما بوجود منازلهم فوق بحيرة من ماء الصرف الصحي مما نتج عنه انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة على أثر تلوث مياه الشرب وعدم توافرها .

## ٢٨. أهالي قرية البرميل – محافظة حلوان

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة والتي تفيد بأن المنطقة تعاني من نقص المياه الصالحة للشرب منذ عشرات السنين حيث أنهم يحصلون على مياه الشرب من محطة ( الخرمان ) وهي محطة مياة جوفية وحسب ما ورد بشكوى المذكورين أن التحاليل أثبتت أن مياة المحطة مليئة بالأملاح ولا تصلح للبناء .

وفي غضون عام ٢٠٠٤ تمكن الأهالي بعد التقدم بالعديد من الشكاوى إلى الجهات المسؤولة من الحصول على خط مياه من محطة مياة ( حسن علام ) التي تمتد منطقة البحر الأحمر بالمياه إلا أنه لا تكفي استهلاك القرية ويتم استكمال المياه من محطة الخرمان .

كما أنهم يعانون من ارتفاع منسوب المياه الجوفي المختلطة بمياة الصرف داخل المنازل والأراضي الزراعية والتي تصل في بعض المناطق بالقرية ٦٠ سم ، علما بان عدد السكان يبلغ ٧٠ ألف نسمة .

## ٢٩. أهالي قرية الفولى الصغيرة- محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة و التي يتضررون فيها من انقطاع مياه الشرب منذ سبع سنوات وحتى الآن كما فوجئوا بتلوث المياه نتيجة صب مياه الصرف في الترع التي توصل المياه للقرية . وهو ما دفعهم إلى استخدام مياه الترع والمصارف في تلبية احتياجاتهم اليومية من المياه وقد أدى ذلك إلى انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة .

وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى للجهات المسؤولة من اجل العمل على توصيل مياة نقيه للشرب بشكل متواصل ولكن دون جدوى .

## ٣٠. أهالي عزب " محمد عيسى – ونصيف فانوس –عبد الهادي عبد الهادي –أمينة السلحدار"

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة و التي يتضررون فيها من انقطاع مياه الشرب ابتداءً من ٢٠٠٩/٨/١ حتى الآن ، مما اضرت معه الأهالي إلى استخدام مياه الترع والمصارف في تلبية احتياجاتهم اليومية من المياه وقد أدى ذلك إلى انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة . وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى للجهات المسؤولة من اجل العمل على توصيل مياة نقيه للشرب بشكل متواصل ولكن دون جدوى .

### ٣١. أهالي قرية ١٠ صان الحجر – محافظة الشرقية

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٥ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة و التي تفيد بأنهم يتضررون من انقطاع مياه الشرب منذ خمسة سنوات ، مما اضرت معه الأهالي إلى استخدام مياه الترغ والمصارف لتلبية احتياجاتهم اليومية من المياه وقد أدى ذلك إلى انتشار الكثير من الأمراض والأوبئة .وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى للجهات المسئولة من أجل العمل على توصيل المياه بشكل متواصل ولكن دون جدوى . علما بان عدد الاهالى المتضررين يبلغ حوالي ٢٠ ألف نسمة .

### ٣٢. أهالي قرية المستعمرة الغربية – مركز بلقاس – محافظة الدقهلية

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي المنطقة المذكورة و التي تفيد بأنهم يتضررون من ارتفاع نسبة المياه الجوفية والتي تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ سم مما أدى إلى تهالك وانهيار المنازل بالقرية وانتشار الكثير من الأمراض والأوبئة داخل الكتلة السكنية . وقد تقدم الأهالي بالعديد من الشكاوى للجهات المسئولة من أجل العمل على إزاحة المياه الجوفية داخل الكتلة السكنية لقرية المستعمرة ولكن دون جدوى.

### ٣٣. أهالي قرى ومدينة الصف – محافظة حلوان

بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٩ تلقت المنظمة شكوى أهالي القرى المذكورة و التي تفيد بأنهم يتضررون من عدم توافر المياه الصالحة للشرب للمنطقة المذكورة لعدة سنوات مما يدفع الأهالي إلى شراء المياه أو استخدام مياه الترغ أو الطلبات الحبشية لتوفير المياه اللازمة لاحتياجاتهم اليومية ، وعلى حد زعم الأهالي أن المياه المتوافرة لا تصلح للاستخدام الآدمي ، حيث تعاني المياه من تلوث واضح وتغير لون المياه وظهور رواسب وشوائب بها . علما بأن عدد سكان المنطقة المذكورة يبلغ ٢٠٠ ألف نسمة .



### ثالثاً : الخاتمة و التوصيات

وفي ضوء استفحال أزمة المياه بالبلاد بدءاً من ندرتها مروراً بتلوثها وانتهاءً بتفشي الأمراض على مستوى المحافظات المختلفة نتجحة لتسمم المياه ، وعلمه توصي المنظمة المصرية بحملة من التوصيات :

١-وجوب اعتماد استراتيجية أو خطة عمل لإعمال الحق في الماء، على أن تركز هذه الاستراتيجية المقترحة على إجراءات عديدة: تتمثل في تنمية الموارد المائية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية المتاحة حالياً، وحماية الصحة العامة والبيئة. وكذلك زيادة نسبة الأموال المخصصة للسياسات والموارد المائية وآليات إصلاحها، لاسيما بعد قيام الحكومة بتخفيض موازنة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، حيث بلغت الإعتمادات الاستثمارية خلال موازنة ٢٠٠٩/٢٠١٠، لتصل لـ ٥,٩ مليار جنيه، لتشهد تراجعاً عن موازنة العام السابق ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بحوالي ١٠ مليارات جنيه، وينبغي للاستراتيجية أن تعتمد في هذا الإطار على :

- قانون ومبادئ حقوق الإنسان .
- تغطية جميع جوانب الحق في الماء وما يقابله من التزامات تقع على عاتق الدولة ، إذ ينبغي للاستراتيجية أن تنشئ مسؤولية الدولة عن حدوث أي تقصير من جانبها ؛ وأن تحدد الموارد المتاحة لبلوغ الأغراض والأهداف والمقاصد ؛ وأن تخصص الموارد بصورة تتناسب مع أطار المشكلة التي تواجهها الدولة ؛ وأن تقيم آليات وطنية داخلية للمساءلة لضمان تنفيذ الاستراتيجية .ويتعين على الدولة ، عند صياغة وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحق في الماء ، أن تستفيد من المساعدة والتعاون التقنيين التي تقدمها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في هذا الإطار.
- تحديد الأهداف أو المقاصد الواجب بلوغها والأطر الزمنية لذلك ؛

- كما ينبغي ، عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للمياه ، احترام مبادئ عدم التمييز ومشاركة السكان . ويجب أن يكون حق الأفراد والمجموعات في المشاركة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على ممارستهم للحق في الماء جزءاً لا يتجزأ من أية سياسة أو برنامج أو استراتيجية تتعلق بالمياه . وينبغي أن تتاح للأفراد والمجموعات إمكانية الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة إلى المعلومات المتعلقة بالمياه وخدمات المياه والبيئة التي تملكها السلطات العامة .

وفي هذا الإطار ، تؤكد التقارير الدولية المعنية بموضوعات المياه أنه لا بد من تحسين مساءلة الجمهور العام للهيئات الحكومية ومؤسسات وشركات تقديم خدمات المياه. وينبغي أن ترى الحكومات والمؤسسات والشركات التي تقوم بتقديم الخدمات نتائج واضحة للأداء الجيد والأداء السيئ. ولتحقيق هذا لا بد من توافر مبدأ الشفافية من أجل أن يعرف الجمهور العام ماهية أسباب اتخاذ القرارات. وما هي المخرجات التي يمكن لهم توقعها. وما تحقق منها فعلاً، كما تتطلب جودة المساءلة اعتماد مبدأ الشمولية ، بما يمكن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

وفي ضوء ذلك ، يوصي التقرير بوضع خطة قومية تشترك فيها وزارة الري والموارد المائية ووزارة الزراعة ووزارة الإسكان ووزارة التنمية المحلية ووزارة الإعلام ، فالأخيرة ستقوم بدعم مشاركة المواطنين والفلاحين في إدارة الموارد المائية وإشعارهم بملكيتهم لأنظمة الري والصرف، فضلاً عن استقطاب كافة الجهود الإعلامية على مختلف المستويات لأداء رسالتها السامية ودورها المنشود في تناول قضايا المياه باعتبارها من أهم ركائز التنمية، نظراً لأهمية التأثير الحيوي والفاعل الذي تتركه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية في نفوس المواطنين، الأمر الذي يتطلب ضرورة توجيه الرأي العام نحو أهمية قطرة الماء ومدى الحاجة الماسة إلى الحفاظ عليها صحية ونظيفة للوفاء بكافة متطلبات التنمية والسير قدماً لإقامة المشروعات القومية والنهوض بالاقتصاد الوطني .

أما وزارة الإسكان، فينبغي عليها القيام بتطوير نظم محطات المياه والصرف الصحي لتتواءم مع النظم العالمية الحديثة، مع مراعاة أن تشمل الخطة القومية خطة أعمال الإحلال والتجديدات للمحطات

القائمة ، و خطة أخرى لأعمال الإحلال والتجديد للشبكات ومعالجة التسرب ، ولا بد من حل مشكلة عدم تطبيق الأسس الفنية في تركيب الشبكات ، مما يؤدي إلى زيادة نسبة التسرب في شبكات المياه إلى نحو ٥٠٪ ، والذي بدوره يؤدي إلى فقد ما يقرب من ٤٠ ٪ من القدرة الإنتاجية لمياه الشرب .

يضاف إلى ما سبق ، ضرورة رفع كفاءة شبكات المياه والصرف الصحي المتهاكلة ، وعمل خرائط تفصيلية لشبكات المياه و الصرف الصحي يوضح عليها جميع البيانات مع تقسيم الشبكات إلى قطاعات ، حتى يتم التحكم في كل قطاع بطريقة الكترونية ، مع العمل على تخفيض فاقد الشبكات وذلك باستخدام الوسائل الحديثة للكشف عن مواقع التسرب . أما وزارة التنمية المحلية ، فينبغي عليها القيام بتشجيع القيادات الشعبية بالقرى على تحفيز الأهالي على المساهمة في تمويل إنشاء نظم مصغرة لمياه الشرب والصرف الصحي للقضاء على مشكلة عدم الالتزام في بعض المحطات بنسبة الكلور الأمن ، الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بصحة المواطنين. وكذلك قيام وزارة الزراعة بإصدار قائمة بالمبيدات المحظور استخدامها في الزراعة والتي لها أثر على مياه الشرب و تلوث المياه الجوفية ومجري المياه .

٢-إعادة النظر في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات المائية لضمان تمشيها مع الالتزامات الناشئة عن الحق في الماء والواردة بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والتي صادقت عليها مصر. مع تطوير اللوائح الناظمة لاستغلال المياه، ووضع المواصفات الخاصة بالمحافظة على المياه، وإحكام الرقابة على تطبيق هذه اللوائح بدقة وحزم .

٣-تضافر جهود الأجهزة المعنية لتفعيل أحكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ و أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن حماية نهر النيل و المجارى المائية من التلوث .

٤- حماية الموارد المائية الطبيعية من التلوث بسبب المواد الضارة والجراثيم الخطيرة، وإعطاء أولوية لمشكلة الصرف الصحي بالقرى والمدن ، وضرورة استخدام الأزون بدلاً من الكلور في المياه لقتل الميكروبات. مع بناء المنشآت اللازمة لمعالجة المياه الصناعية الملوثة، ومياه المخلفات البشرية السائلة، والمياه المستخدمة في المدابغ والمسالخ وغيرها، قبل تصريفها نحو المسطحات المائية النظيفة .

٥-إحاطة المناطق التي تُستخرج منها المياه الجوفية المستخدمة لإمداد التجمعات السكانية بحزام يتناسب مع ضخامة الاستهلاك، على أن تُمنع في حدود هذا الحرم الزراعة أو البناء أو شق الطرق، وزرع هذه المناطق بالأشجار المناسبة، مع مراقبة المسطحات المائية المغلقة، مثل البحيرات وغيرها، لمنع وصول أي رواسب ضارة أو مواد سامة إليها .

٦- تدعيم وتوسيع عمل مختبرات التحليل الكيميائي والحيوي الخاصة بمراقبة تلوث المياه، وإجراء تحاليل دورية للمياه للوقوف على نوعيتها، مع الاهتمام الخاص بالأحوال البيئية في مياه الأنهار وشبكات الري والصرف والبحيرات والمياه الساحلية، ورصد تلوثها، ووضع الإجراءات اللازمة لحمايتها من التلوث الكيميائي.

٧- تخصيص برامج تليفزيونية وإذاعية تهدف إلى النهوض بقطرة المياه والحفاظ عليها ( سياسة الترشيد ) ومخاطبة كافة فئات المجتمع في هذا الشأن ولاسيما المرأة، وذلك بمشاركة الأجهزة التنفيذية والمجالس الشعبية وقادة الرأي والفكر والمنابر الصحفية والإعلامية والدينية والجمعيات الأهلية وذوى الاهتمام والاختصاص. مع استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والهامة التي يمكن أن تستخدم لإعادة استخدام المياه وجعلها تصلح للشرب مرة أخرى.